

## تحرك عاجل

### تجديد الحبس التعسفي لمصري

منذ 10 مارس/آذار 2018، ولا يزال إسلام خليل، أحد ضحايا الاختفاء القسري السابقين، قيد الحبس الاحتياطي بسبب تهم ملفقة. وفي 27 أغسطس/آب 2018، جددت محكمة جنايات القاهرة حبسه لمدة 45 يوماً إضافية.

ظل مصير إسلام خليل ومكان وجوده مجهولاً بين 10 مارس/آذار و1 إبريل/نيسان 2018. وكانت آخر مرة رآته أسرته فيها في 10 مارس/آذار 2018 بمدينة أسوان في جنوب مصر. وبلغت أسرته معلومات عن مكان وجوده في 2 إبريل/نيسان 2018، حين قال لهم أحد زوار سجن "طرة تحقيق" بمحافظة القاهرة أنه رأى إسلام هناك. وظل منذ ذلك الحين قيد الاحتجاز التعسفي على خلفية تهمة "العضوية في جماعة غير قانونية"، و"نشر أخبار كاذبة"، واللتين لا تستندان إلى أي أساس. ويُعتقد أن التهمتين اللتين يصر إسلام خليل على براءته منهما، قد وُجِها بحقه انتقاماً منه بسبب أنشطته السياسية المفترضة. وفي 27 أغسطس/آب 2018، جددت محكمة جنايات القاهرة حبس إسلام خليل لمدة 45 يوماً إضافية. ومن المقرر أن تنتظر المحكمة أمر حبسه في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

ويواجه إسلام خليل هذه الاتهامات إلى جانب ثلاثة متهمين يواجهون التهمتين ذاتهما؛ وينفون معرفتهم بإسلام. وكان اثنان من المتهمين معه ناشطين سياسيين اعتُقلا في إطار القضية نفسها، التي جاءت على إثر تعليقات مزعومة على فيسبوك تدعو إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية. وأُفرج عن الناشطين في 9 سبتمبر/أيلول 2018.

وقد أوضح شقيق إسلام خليل لمنظمة العفو الدولية وجود بعض التناقضات بمحضر الاعتقال، الذي يزعم أن إسلام قد اعتُقِل في محيط منزله بالغربية، بينما وقع اعتقاله في حقيقة الأمر بأسوان. كما يزعم المحضر أيضاً أنه اعتُقِل في 30 مارس/آذار 2018، قبل مثوله أمام النيابة بيوم، إلا أنه في الحقيقة قد اعتُقِل في 10 مارس/آذار 2018 وتعرض للاختفاء القسري.

ووفقًا لما ذكرته أسرته، استجوبته نيابة أمن الدولة، في 1 إبريل/نيسان 2018، دون حضور محامٍ معه. ولم يُسمح لأسرته بزيارته إلا بعد 12 يومًا لاحقًا. ويزعم إسلام خليل أنه تعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء وقوعه تحت وطأة الاختفاء القسري بين 10 مارس/آذار و1 إبريل/نيسان 2018. ووفقًا لما قاله شقيقه، اعتُقل في 1 إبريل/نيسان 2018، واحتجز بمطار برنيس العسكري حيث تعرض للاعتداء البدني لمدة ساعة. ونُقل بعد ذلك إلى مقر قطاع الأمن الوطني بالقاهرة، ثم لاحقًا إلى مدينة طنطا، وتعرض هناك للضرب والتعليق والصعق بالكهرباء، كما تلقى تهديدات بالاغتصاب والقتل.

**يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنكليزية إلى السلطات المصرية على أن تتضمن ما يلي:**

- حث السلطات على الإفراج عن إسلام خليل، الذي اعتُقل تعسفياً، وإسقاط كافة التهم المنسوبة إليه؛
- دعوة السلطات إلى العمل على توفير الحماية لإسلام خليل من التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وعلى أن تتماشى أوضاع الاحتجاز مع المعايير الدولية، والتي تتضمن توفير المياه والطعام للمحتجزين؛
- حث السلطات على إجراء تحقيقٍ يتسم بالسرعة والفعالية والحيادية بشأن كلِّ من مزاعم تعرض إسلام خليل للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والملابسات المحيطة بتعرضه للاختفاء القسري بين 10 مارس/آذار و1 إبريل/نيسان 2018، ومحاسبة كل من يثبتُ ضلوعه في ذلك في إطار محاكمات عادلة.

**يُرجى إرسال المناشدات قبل 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى الجهات التالية:**

النائب العام

السيد المستشار نبيل صادق

مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية  
قصر الاتحادية  
القاهرة، جمهورية مصر العربية  
فاكس: +202 2391 1441  
البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)  
تويتر: @AlsisiOfficial

وُثِرْسِلِ نَسْخِ إِيْلِي:  
نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان  
أحمد إيهاب جمال الدين  
وزارة الخارجية  
كورنيش النيل، القاهرة، مصر  
فاكس: +202 2574 9713  
البريد الإلكتروني: [contact.us@mfa.gov.eg](mailto:contact.us@mfa.gov.eg)  
تويتر: @MfaEgypt

كما يُرْجى إرسال نسخ من المناشآت إِيْلِي الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.  
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشآت بعد الموعد المحدد.

# تحرك عاجل

## تجديد الحبس التعسفي لمصري

### معلومات إضافية

تعرض إسلام خليل للاختفاء القسري بين 10 مارس/آذار و1 إبريل/نيسان 2018. فوفقًا لما ذكرته أسرته، كانت المرة الأخيرة التي علموا فيها عنه أي شيء، في 10 مارس/آذار 2018، حين كان بأسوان. وبعدها فقدت أسرته الاتصال به، استعلمت في قسم شرطة أسوان عما إذا كان محتجزًا هناك، لكن ضباط القسم نفوا وجوده لديهم. وفي 15 مارس/آذار 2018، رفعت أسرته شكوى إلى النيابة العامة بشأن هذه المسألة، ولكنهم لم يتلقوا أي رد. واستعلمت أسرته عن وجوده لدى النيابة بالگردقة، جنوب شرقي القاهرة ونيابة أسوان؛ بيد أن كليهما نفيا وجود إسلام رهن الاحتجاز لديهما. ولم تعلم أسرته مكان وجوده إلا في 2 إبريل/نيسان 2018 حين أقرت السلطات بأنه محتجز بسجن "طرة تحقيق".

ووفقًا لما قاله شقيق إسلام خليل، فقد منعت سلطات السجن من تلقي كتب أو طعام، وحرمته من تلقي زيارات أسرته لمدة شهر. كما نُقل، في وقتٍ ما، إلى زنزانه تعج بالحشرات، وحُرم من الحصول على المياه وما يكفيه من الطعام. ونُقل بعد ذلك إلى زنزانه مع مُحترزين أرغموه على الصلاة، ومنعوه من التدخين وقراءة كتب بعينها.

وكان قد تعرض إسلام خليل فيما سبق إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازه، وذلك وفقًا لما جاء في شهادته، والمعلومات التي وردت من أسرته ومحاميه. فقد اختطفه ضباط قطاع الأمن الوطني في 25 مايو/أيار 2015 من منزله بالسنتة في الغربية بمصر. وتعرض للاختفاء القسري، حيث رفضت السلطات أن تقر بحرمانها له من حريته وأخفت مصيره ومكان وجوده لمدة 122 يومًا. وأثناء تلك الفترة، قال إسلام خليل إنه تعرض للتعذيب على أيدي ضباط الأمن الوطني لإرغامه على "الاعتراف" بجرائم يقول إنه لم يرتكبها. وأُفرج عنه في 31 أغسطس/آب 2016، بعد مرور عشرة أيام من صدور أمر النيابة بالإفراج عنه مقابل كفالة مالية. وكان قد اتُهم بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، والتحريض على العنف ومهاجمة قوات الأمن.

ويُقصد بالاختفاء القسري اعتقال شخص أو احتجازه أو اختطافه على أيدي عناصر تابعة للدولة، أو على أيدي أشخاص يتصرفون بإذن منهم، أو بدعمهم، أو بموافقتهم؛ حيث يتبع ذلك رفض الإقرار بحدوث هذه الوقائع، أو بإخفاء مصير الشخص أو مكان وجوده، الأمر الذي يجعله خارج نطاق حماية القانون. وتُعد ممارسة الاختفاء القسري جريمة بموجب القانون الدولي.

ووثقت منظمة العفو الدولية على نحوٍ مكثف حالات استخدمت فيها قوات الأمن المصرية ممارسات الاختفاء القسري كأداة ضد النشطاء السياسيين ومدافعي حقوق الإنسان والمحتجين السلميين في مصر، ومن بينهم طلاب وأطفال (انظر:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/4368/2016/en/>). فقد تعرض

المئات من المختفين قسريًا للاعتقال التعسفي، واحتُجزوا سرًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي دون أن يُتاح لهم الاتصال بمحاميتهم أو أسرهم، وخارج نطاق الإشراف القضائي. وقد صار هذا النمط من الانتهاكات جليًا على نحو الخصوص حين قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعيين اللواء مجدي عبد الغفار وزيرًا للداخلية في مارس/آذار 2015.

ويُقصد بممارسة الاعتقال التعسفي احتجاز الأشخاص دون إبداء سبب مشروع أو اتخاذ إجراءات قانونية.

وكانت السلطات المصرية قد أطلقت حملة قمعية مكثفة جديدة ضد منتقديها في ديسمبر/كانون الأول 2017، قبل الانتخابات الرئاسية. وعلى مدار العشرة أشهر الماضية، اعتقلت قوات الأمن تعسفيًا ما لا يقل عن 111 شخصًا واحتجزتهم لمجرد تعبيرهم السلمي عن آرائهم الانتقادية بشأن السلطات، أو لمشاركتهم في مظاهرات احتجاجية أو تجمعات سياسية. ولا يزال 70 شخصًا منهم على الأقل محتجزين، ويواجهون تهمةً يُعاقب عليها بالسجن لفترات قد تصل إلى 15 عامًا. كما أُصدرت أحكام، بعضها بالإعدام، بحق مئات الأشخاص على إثر محاكمات جماعية فادحة الجور. ولا تزال المحاكم تستند بصورة كبيرة في إصدار الأحكام إلى تقارير مُقدمة من قطاع الأمن الوطني، وأدلة غير سليمة تتضمن الاعترافات المُنتزعة تحت وطأة التعذيب. كما لا يزال يواجه المدنيون محاكمات جائزة أمام محاكم عسكرية.

الاسم: إسلام خليل

النوع: ذكر

مصر بتاريخ: 5 أكتوبر/تشرين الأول

التحرك العاجل: UA 176/18 رقم الوثيقة: MDE 12/9203/2018

2018